القوى الكبرى في أفريقيا بين جدلية التنمية وتحقيق المصالح

د/ عبد الحق زغدار - صابر حموته
كلية الحقوق و العلوم السياسية - جامعة باتنة1

ملخص:

كانت أفريقيا ولا تزال المنطقة الأكثر جذبا لمختلف القوى، لما لها من أهمية على المستوى الاقتصادي والامني والاستراتيجي، حيث تتوسط العالم، وتملك أكبر الخزانات للموارد الطبيعية في العالم – طاقوية، معدنية، مائية، بشرية- كل هذه تؤهلها لأن تكون مسرحا لتنافس القوى الخارجية سواء للحفاظ على مناطق النفوذ أو لكسب كمناطق نفوذ في هذه المنطقة الحساسة، وهذا باستعمال مختلف الأساليب والسياسات.

Abstract:

Africa was not the most attractive region still different powers, because of their importance at the economic level and the security and strategic, as mediated by the world, and has the largest reservoirs of natural resources in the world - energy, metal, water, human beings - all of these qualify it to be the scene of competing foreign powers whether to keep the spheres of influence or to earn as zones of influence in this sensitive area, and that the use of different methods and policies that have it.

مقدمة:

تعد أفريقيا من القارات الغنية في مواردها سواء الطبيعية أوالبشرية، فهي بمثابة الخزان الذي يمد خاصة البلدان المتقدمة الصناعية الكبرى على الخصوص، ورغم هذه الإمكانات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها، إلا إنها تعاني من التخلف وعدم الاستقرار في شتى المجالات، ما جعل هذه الدول تتنافس عليها، ومنها القوى الكبرى

التي تتنافس على كسب مناطق نفوذ في هذه القارة، انطلاقا من مجموعة من المتغيرات التي ترتكز عليها كل دولة.

حيث واجهت إفريقيا زيادة كبيرة في ديون القارة ولاسيما خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي؛ مما دفع المؤسسات الدولية، وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد، إلى مطالبة دول القارة بضرورة إجراء برامج التهيئة الهيكلية (SAP) ؛ بهدف مواجهة التضخم، وتنشيط النمو الاقتصادي، وخفض العجز في الميزان التجاري، وإعطاء مساحة للاستثمارات الأجنبية ورأس المال المحلي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

الأمر الذي دفع بالدول الأفريقية لتهيئة بيئاتها الاستثمارية، فقامت بمراجعة سياساتها الاقتصادية، ونظمها الاستثمارية، وتم سن ووضع العديد من التشريعات والقوانين والأنظمة واللوائح الجديدة التي تشجع الاستثمار وتدعمه، واستحدثت الهيئات والمؤسسات التي تخطط له وتنظمه، وامتيازات كثيرة، منها: تيسير شروط الاستثمار وتخفيف القيود على تدفقاته، والتحوط لما يمكن أن تتعرض له الاستثمارات من مخاطر، والعمل على تقليل هذه الأخيرة، والشفافية في توفير المعلومات الضرورية للمستثمر وكسب ثقته، وتبسيط الإجراءات، وتقديم ضمانات بحرية نسبة المساهمات ونقل الأموال إلى الخارج، إضافة إلى الإعفاءات من بعض الضرائب الجمركية والربحية وغيرها. في ظل هذه التسهيلات من قبل الدول الأفريقية، وحرصها على جذب الاستثمارات الخارجية وتشجيعها، تسابقت الدول والشركات والمؤسسات نحو أفريقيا، وتدفقت الاستثمارات حيث يتوقع أن يصل إلى مئات المليارات من الدولارات.[2]

وانطلاقا مما يبق نطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن للقوى الكبرى التوفيق بين تحقيق مصالحها وتحقيق التنمية في أفريقيا؟

سيتم دراسة هذا الموضوع من خلال ثلاثة محاور أساسية؛ حيث تم في المحور الأول التطرق للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى التي تحاول الهيمنة على العالم بشتى الوسائل المتاحة لها، أما في المحور الثاني فتم دراسة الدور الفرنسي انطلاقا من خلفيات تاريخية، حيث خضعت معظم أفريقيا للاستعمار الفرنسي، أما في

المحور الثالث فتم التطرق إلى قوة صاعدة ألا وهي الصين التي تعتمد على القوة الذكية في فرض سيطرتها وإيجاد مكانة لها على الساحة الدولية.

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية:

كان لانهيار الاتحاد السوفييتى عام 1991 ومن ثم نهاية الحرب الباردة، والذي أطلق عليه بعض الكتاب نهاية التاريخ (End of History)، تحول العالم إلى عالم أحادي القوى (bi- polar world)، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الأولى في العالم، سواء من الناحية الاقتصادية **أو** العسكرية، وانفردت بتبني سياسات تحرير التجارة وفتح الأسواق والديمقراطية وحقوق الإنسان كأسس لسياستها الخارجية[3].

وقد تحددت سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إفريقيا من خلال: [4]

1- الإصلاح الاقتصادي في إفريقيا، ودمج الاقتصاد الإفريقي في الاقتصاد العالمي.

2- زيادة التحول الديمقراطي والحريات الفردية.

3- العمل على زيادة الاستقرار السياسي الداخلي للدول الإفريقية.

ففي مجال الإصلاح الاقتصادي بعض الدول الإفريقية استطاعت تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول، وكان من أدوات الإصلاح الاقتصادي الخصخصة حيث بيعت الوحدات المملوكة للدولة أو القطاع العام لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير رأس المال.

أما الجانب الثاني في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا، والذي تمثل في حقوق الإنسان والديمقراطية، فقد تم ربط المساعدات الأمريكية والغربية للدول الإفريقية بمدى الاتجاه نحو تحقيق الديمقراطية وإعطاء مساحة للأحزاب المعارضة ونزاهة الانتخابات وحريات الأشخاص.

والجانب الثالث من أركان السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه إفريقيا أيضاً، وهو الخاص العمل على زيادة الاستقرار السياسي الداخلي للدول الأفريقية ونزاهة الحكومات والشفافية وتداول السلطة والقضاء على الفساد[5].

وقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأدوات لتحقيق هذه السياسة:

1- العمل على تسوية النزاعات في القارة الأفريقية:

حيث لعبت الولايات المتحدة الأمريكية في حل مجموعة من النزاعات المزمنة التي تعاني منها القارة، مثل ما حدث في أنجولا في أفريل 2002، وفي ليبيريا في 2003، وتأييدها لاتفاق السلام في بوروندي في 2003 أيضا، وأيضا العمل على احتواء النزاعات التي اندلعت في الشمال النيجيري ما بين 2001 و2002، كما ضاعفت من مساعداتها الاقتصادية والفنية والعسكرية لنيجيريا من 10 إلى40 مليون دولار.(6)

2- تنشيط الاستثمارات:

وفي هذا الإطار قامت الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة المساعدات التنموية إلى أفريقيا إلى أكثر من 6,4 مليار دولار عام 2003، كما قدمت دعما اقتصاديا للقارة، وفي هذا الصدد أعلنت الشركات النفطية استثمارات كبيرة كشركة "شيفرون تكساسو" انها ستستثمر 20 مليار دولار في النفط الأفريقي وهذا عام 2007.كما قامت شركة "أميرادا هيس" بدعم القطاع النفطي في الجابون بضخ 18 مليار دولار عام 2004 بهدف وصول الإنتاج إلى 2,3 مليون برميل يوميا، وسعت الولايات المتحدة لتطوير حجم التجارة مع القارة والذي بلغ عام 2004 خمسة مليارات دولار.(7)

ومن منظور استراتيجي أيضاً تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أقوى دول العالم، بالرغم من كثرة الأزمات الاقتصادية التى تمر بها في المرحلة الحالية، والولايات المتحدة الأمريكية تحتل مكان الصدارة من حيث القوة بين جميع دول العالم حتى الآن، وهى دولة تزخر بالعديد من الموارد البشرية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التى تمنحها القدرة على الدفاع عن مصالحها في كافة أرجاء العالم، ويقدر حجم الناتج المحلى الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية في عام 2008 م بحوالى 14.5 تريليون دولار، بينما وصل حجم الناتج المحلى الإجمالي في نفس العام في جمهورية الصين الشعبية إلى ما يقدر بحوالى 7.8 تريليون ودولار، بينما وصل الناتج المحلى الإجمالي في أوربا في نفس العام إلى حوالى 1.5 تريليون دولار، وبالرغم من تقلص حجم الناتج المحلى الإجمالي للولايات المتحدة في عام 2010 م، وأن تداعياته أثرت بشكل

ملحوظ على التجمعات الاقتصادية العالمية الأخرى، لكن لا زال التوازن الاقتصادى العالمى الحالى يصب في صالح الولايات المتحدة الأمريكية[8] .

3- تدعيم الشراكة الاقتصادية:

هو ما تجسد في قانون النمو والقرض في أفريقيا الذي تم المصادقة عليه في 2001 من قبل الكونغرس الأمريكي، حيث يقوم على فرض عدة شروط تتعلق بمكافحة الفساد، وتقليل الدعم الحكومي، مقابل أعطاء معاملة تفضيلية لصادرات الدول الأفريقية إلى الولايات المتحدة، فظلا عن تنشيط دور المنظمات الدولية غير الحكومية التي تمولها الولايات المتحدة للعب دور في مشاكل القارة السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى تشكيل " مجموعة المبادرة السياسية للنفط الأفريقي" وهي تضم ممثلين عن الإدارات الأمريكية والقطاع الخاص، وأصدرت كتابا بعنوان" النفط الأفريقي أولوية الأمن القومي الأمريكي وللتنمية الأفريقية" يدعو لاتخاذ سياسات لتأمين مصالحها النفطية في أفريقيا من جهة، وزيادة التسهيلات الجمركية للمنتجات الأفريقية.[9] ويشير التقرير المشترك لبنك التنمية الأفريقى (African Development Bank), ولجنة الأمم المتحدة للتعاون الاقتصادى والتنمية (Orgnization for Economic Cooperation and Develpment), وتقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (un Economic Commission on Africa) لعام 2010، أن اقتصاد قارة أفريقيا ينمو بصورة جيدة ويحقق معدلات نمو سريعة، وقد ساهم اكتشاف كميات كبيرة من خام النفط في منطقة خليج غينيا وبحيرة شاد وحوض تاودينى في شمال مالى والمناطق الحدودية بين السودان وجمهورية السودان، والسواحل الشرقية للقارة الأفريقية، وأنغولا ومنطقة البحيرات، ووجود بعض المعادن الاستراتيجية الأخرى مثل الماس واليورانيوم في العديد من مناطق القارة الأفريقية، بالإضافة لوجود مصادر وفيرة من المياه العزبة المتجددة والأراضى الزراعية الصالحة للزراعة، في زيادة فرص نمو اقتصاديات معظم الدول الأفريقية، كما أنه جعل أنظار كل القوى العالمية تتجه نحو أفريقيا بهدف الاستفادة من مواردها الطبيعية وبالأخص مصادر الطاقة، مما

شكل تنافساً حاداً بين هذه القوى وبالأخص (الولايات المتحدة والصين) على موارد القارة الأفريقية.

ونتيجة للتحولات في الاستراتيجية الأمريكية العالمية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق في بداية تسعينيات القرن الماضي، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، وتبنيها لمشروع العولمة (Globlaization) نشر نموذج الثقافة الغربية ليعم كل العالم)، أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تنتبه لأهمية القارة الأفريقية الاستراتيجية للأمن القومي الأمريكي، ولذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتنسيق حملة لأحياء علاقاتها مع أفريقيا بهدف دمج أفريقيا في الاقتصاد العالمي[10].

4- تكثيف الوجود العسكري الأمريكي:

حيث حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على إذن باستخدام الأجواء الأريتيرية، وأرسلت قوات من مختلف التخصصات إلى نيجيريا منذ أفريل 2001، وتم تخصيص 65 مليار دولار للقيام بالتدريب العسكري في مالي والتشاد وموريتانيا في 2004، والقيام بمناورات عسكرية بحرية في خليج غينيا في 2005، فضلا عن هذا قامت الولايات المتحد الأمريكية بإنشاء قيادة عسكرية للقارة الأفريقية المعروفة باسم أفريكوم"*، وذلك بقرار رئاسي في 2007[11].

ثانيا: فرنسا

حاولت فرنسا منذ بداية التسعينيات القرن الماضي رسم استراتيجية جديدة في القارة الإفريقية تتواءم مع المعطيات المستجدة، والأحداث والتطورات في فرنسا، وفي إفريقيا، والتغيرات التي لحقت بالنظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة، والتي نتج عنها انفراد الولايات المتحدة بوضعية القوة العظمى والقطب الأوحد في ظل النظام العالمي الجديد، وما يتبع ذلك من تمدد للنفوذ الأمريكي في القارة الإفريقية وتأثيراته في مكانة فرنسا التقليدية في هذه القارة، ويُضاف إلى العامل الأمريكي تمدد اليابان والصين في إفريقيا.[12] لذى قامت فرنسا باتخاذ مجموعة من التدابير للحفاظ على مكانتها ونفوذها في القارة على اعتبار تواجدها الاستعماري منها:

1- العمل على استرجاع ممتلكاتها في أفريقيا:

يلاحظ أن إرسال فرنسا لقواتها تعزيزاً لنظام إدريس ديبي ضد حركة التمرد في العام 2008 م؛ قد أسفر عن الإبقاء على النفوذ الفرنسي أو استرجاعه، وقد لاقت حملة الإبادة التي نفذتها القوات الفرنسية ضد السكان المحليين في إفريقيا الوسطى في العام 2007 م انتقادات من حلفائها الأوروبيين؛ رغم أنه في النهاية قد سلّموا للفرنسيين بإرسال قوات فرنسية ترتدي ملابس قوة التدخل السريع الأوروبية يوروفور، لتنتشر في مناطق شرق التشاد وشمال شرق جمهورية إفريقيا الوسطى[13] .

2- الشراكة الاقتصادية:

على الرغم من أن وزراء مالية الدول الأعضاء في منطقة الفرنك الإفريقي التابعة لفرنسا، وتضم 16 دولة إفريقية، قد أكدوا في اجتماعهم في أكتوبر 2008 م أن منطقتهم »لم تطلها حتى الآن انعكاسات الأزمة المالية الأمريكية الحالية إلا أن ذلك لم يعن أن فرنسا ستضخ المزيد من المساعدات من أجل جذب الاستثمار إليها، وهذا الاستثمار نفسه قد تراجع مع ظهور دول نفطية كبيرة في إفريقيا؛ جعلت من "إفريقيا الفرنسية " جزءا هامشيا على الصعيد الاقتصادي في القارة، يقول صاحب كتاب (إفريقيا بدون فرنسا) عن إفريقيا الفرنسية إنها لا تمثل إلا 13 في المائة من سكان القارة، وثقلها الاقتصادي لا يكاد يُذكر، فدول منطقة الفرنك الإفريقي لا تزن أكثر من نيجيريا من حيث الناتج المحلي الخام.[14]

هذه الشراكة تأثرت سلبا مع تراجع معدلات النمو في فرنسا ذاتها، والتي أدت إلى انكفاء داخلي لم يجعل من باريس قادرة على منافسة التدفقات المالية القادمة من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية، والتي تقع معظم حقول النفط الرئيسية في بلدان غير فرنكفونية. فالفرنكفونية التي تعتبر الجسر لفرنسا إلى ثروات إفريقيا، قد تأثرت كثيرا بالتراجع الاقتصادي في الداخل الفرنسي؛ إذ يتحدث *كامبردج بوك ريفيوز* عما يسميه "طلاق النخب "؛ أن فرنسا التي تكوّنت فيها كل نخب إفريقيا الفرنكفونية لم تعد اليوم وجهة النخب الإفريقية[15] .

3: تقليص القوات العسكرية لحساب الشراكة الاقتصادية:

عقدت فرنسا عدة اتفاقات للتدخل السريع في إفريقيا بغية التقليل من حجم قواتها في إفريقيا؛ إذ قامت بتخفيض عدد الأفراد العسكريين من 60000 إلى نحو 10000 في أوائل عام2007، لكن فرنسا ظلت مع ذلك متورطة في العديد من الصراعات الداخلية التي جعلتها تفقد المزيد من نفوذها في إفريقيا، كما حدث في رواندا؛ حين قدّمت فرنسا الدعم السياسي والعسكري لجوفينال هابياريمانا حتى أفريل 1994، وعدم قيامها بما يلزم لوقف المجازر التي راح ضحيتها 800 ألف ضحية، وفي نوفمبر 2004 حين شاهد الناس على شاشات التلفزة الجنود الفرنسيين وهم يطلقون النار على المتظاهرين في أبيدجان بكوت ديفوار، وتورطها في الصراع؛ قد أدى إلى الإضرار بمكانة فرنسا في إفريقيا.[16] وأيضا التدخل في مالي تحت ذريعة محاربة الارهاب في 2013.

أما السياسة الاقتصادية لفرنسا في إفريقيا؛ فقد اعتمدت على تنمية التجارة البينية مع غالبية دول وسط القارة وغربها، وزيادة حجم الاستثمارات الفرنسية في إفريقيا، وقد رحبت فرنسا بالمنظمات الإقليمية التي تشكلت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي وضمّت دول غرب إفريقيا ووسطها، وأهم هذه المنظمات: الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والاتحاد الجمركي لدول إفريقيا الوسطى. كذلك أنشأت فرنسا شبكة مواصلات كثيفة بينها وبين إفريقيا بهدف تدعيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية معها، وتُعَد هذه الشبكة بنية تحتية للسياسة الفرنسية في إفريقيا.[17]

ثالثا: الصين:

تعتمد الاستراتيجية الاستثمارية الصينية في أفريقيا على عدة محاور:

1- الإفادة من العولمة الاقتصادية:

لم تكن العولمة هي الأداة التي تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بها وحدها للسيطرة على العالم اقتصاديا؛ فلقد عملت الصين كذلك في الإفادة بها حين حاكمت الغرب إلى آليات السوق وديناميكية الاستثمار؛ فمن حيث لم يرد الغرب فقد مكّن

"الاختراع الغربي" الصين من الوقوف في وجه محاولات إبعادها عن الاستثمار الهائل في إفريقيا، لاسيما في المجال النفطي.

2- الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية:

تنأى الصين عن التورط في النزاعات الداخلية، أو إزعاج القادة الأفارقة بطموحات سياسية لها في القارة، وتسعى إلى تقديم صورة مغايرة عن الاقتصاد الغربي، والذي يدمج الاقتصاد بالسياسة تمتص الموارد الإفريقية تحت ذرائع دولية مختلفة. ولذلك فالصين تؤكد على مبدأ عدم المزج بين السياسة والاقتصاد فالسياسة هي السياسة، والأعمال هي الأعمال، كما صرح نائب وزير الخارجية الصيني" *زهو ونزهونغ*" في 2004 حول القضية السودانية ضد المتمردين بقوله "الأعمال هي ما يهمنا، ونحن نحاول فصل الأعمال عن السياسة ... ونحن لسنا في موقف يتيح لنا أن نفرض مواقفنا على الحكومة"، والظاهر لدى الحكومات الإفريقية أن الصين هي دولة اقتصادية بحتة[18].

3- تقديم المساعدات غير المشروطة:

تقدم الصين للحكومات الإفريقية على أنها البلد النظيف من الأطماع الاستعمارية، وما يكشف عن بحجم الترحيب الإفريقي بالصين، وهذا ما يؤكده السفير الزامبي في بكين" *ليوباندو مواب*" على الانتقادات الغربية للصين بالقول"... لا أحد يقول شيئا عن الحضور الهائل للصين في الولايات المتحدة، لكن عندما يأتون لإفريقيا يقف كل الغرب مدججا بالأسلحة، خلال أيام العبودية الغربية لم يقف أحد لتعويضنا عن نهب قارة كاملة". وفي منتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي يضم 46 دولة إفريقية من مجموع دول القارة، والذي أعلن عنه من بكين عام 2000، تم إسقاط ديون تبلغ نحو 1,2 مليار دولار من ديون دول القارة دون شروط مسبقة، وتكشف الإحصاءات الصينية عن أن بكين قدمت مساعدات بقيمة 107 ملايين دولار فقط لإفريقيا عام1998، ووصلت هذه المساعدات في 2004 إلى 2,7 مليار دولار، ما يعادل 26% من إجمالي المساعدات الدولية الصينية، الأمر الذي يضع الصين في مصاف الدول المانحة الكبرى للقارة[19].

4- ملء الفراغ الاقتصادي الناشئ عن ابتعاد الدول الغربية مؤقتا عن بعض الدول الإفريقية:

لعل هذه سياسة صينية لا تقتصر على القارة الإفريقية وحدها؛ إذ تعمل بكين على ملء الفراغات الناشئة عن مقاطعة الدول الغربية - لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية. حيث تحاول الصين البحث عن تأمين احتياجاتها النفطية من الخزان الأفريقي الذي تحصل منه على ربع وارداتها النفطية، عن طريق الاستثمارات النفطية في أنجولا ونيجيريا والغابون وغينيا والسودان الذي تذهب نصف صادراته النفطية إلى الصين، وتمكنت مؤسسة النفط الصينية من شراء 40 في المائة من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية في السودان، وشركة "سينوبيك" التي قامت بإنشاء خط أنابيب بطول 1500كيلومتر لنقل الإنتاج إلى ميناء بورسودان، كما اشترت الصين 45 في المائة من حقل "أكبوا" البحري النيجيري بقيمة 7,2 مليار دولار، كما ضاعفت من التبادل التجاري مع أفريقيا ففي الفترة من 1992 إلى 2012، ازدادت قيمة المبادلات التجارية بين الصين ومنطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى من مليار دولار إلى أكثر من 140 مليار دولار[20] ؛ إذ قفز التبادل التجاري من 10.6 مليارات دولار في عام 2000 إلى 150 مليارًا في العام 2010، ثم إلى 166.3 مليارًا في عام 2011. أما بالنسبة لعام 2012 فقد وصل حجم التبادل التجاري 198.49 مليارًا (زيادة بمعدل 19.3٪ على 2011). وقد كان 85.319 مليارًا من هذه المبالغ عبارة عن صادرات صينية لإفريقيا، وجزء آخر هو 113.171مليارات، واردات من إفريقيا للصين.[21]

حيث تشير بعض التقديرات الأولية إلى أن حجم التجارة في 2013 كان أكثر من 200 مليار دولار. وبهذا تكون الصين قد تفوقت على الولايات المتحدة التي كانت أكبر شريك تجاري مع إفريقيا في عام 2009، عندما وصلت التجارة الصينية الإفريقية 106.8 مليارات دولار، مقابل 104.6 مليارات وهي حجم التبادل التجاري بين الصين وأمريكا.[22] حيث تشير التوقعات إلى أن حجم الاقتصاد الصيني سيصل بحلول عام 2040 إلى 123 تريليون دولار أمريكي، ويصل نصيبها من الناتج العالمي إلى نحو 40 في المائة[23]، هذا كله يزيد من الاهتمام الصيني بالقارة الافريقية كخزان

استراتيجي لهذه القوة الاقتصادية الهائلة لتلبية احتياجاتها المتزايدة سواء للموارد الأولية أو كسوق لها.

فإفريقيا أصبحت ثاني أكبر سوق خارجي للشركات الصينية (بلغ إجمالي المبيعات الصينية في إفريقيا 36.1 مليارًا، وهذا يُمثل 30٪ من إجمالي مبيعات الشركات الصينية في الخارج في عام 2011)[24]. وقامت بالوفاء الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من أفريقيا الأقل نموا، حيث أصبحت 109 سلعة من 25 دولة تتمتع بهذا الإعفاء، فضلا عن إنشاء منتدى التعاون الصيني- الأفريقي بهدف العمل على تلبية الاحتياجات الاقتصادية، ومساندة الوحدة والتعاون بين الدول الأفريقية[25].

5- انتهاج أسلوب الشراكة التنموية:

تبدي الصين حرصاً لافتاً على الشراكة التنموية مع الدول الإفريقية؛ وتفعيل الشراكة النفعية من كلا الجانبين، يقول السفير الزامبي في بكين ليوباندو مواب"تعرض الصين قروضاً بشروط ميسرة جداً على الأقل تعرف الصين ما نحن بحاجة إليه، ولا يضعون الكثير من الشروط مقابل قروضهم، ويبنون البنية التحتية التي نحن حقاً بحاجة إليها؛ فعشرات الآلاف من العمال الصينيين يعملون الآن في زامبيا، حيث يبنون الطرق وملعباً رياضياً ومدرستين ". وما الكونغو إلا عينة لما هو موجود بالفعل في السودان وأنجولا ونيجيريا، حيث الأرقام أكبر كثيراً، والبنى التحتية تشهد تطوراً لافتاً بالتعاون مع الشريك الصيني، يقول رئيس قسم الأبحاث في معهد بروكسل للدراسات الصينية المعاصرة جونثان هولسلاغ: "مقدار ما تنفقه الصين على المساعدة التنموية لا يزال طي الكتمان، أحد التقديرات يرفع المبلغ في حدود 5,5 مليارات يورو، بالإضافة إلى عشرة مليارات يورو أنفقت كقروض للدول الإفريقية "، وببراجماتية واضحة تعرض بكين قيامها بتمويل مشروعات البنية التحتية، تشير الدراسات إلى أن الشركات الصينية تنفذ مشروعات البنية التحتية بتكلفة تعادل25 في المائة من تكلفة الشركات الغربية[26] .

وقد ساهم الاستثمار الصيني المباشر في دعم معدلات النمو في العديد من البلدان الأفريقية، ولاسيما بين عامي 2008 و2009، ففي الفترة من 2003 إلى 2009 قُدّرت

مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين في النمو بما يتراوح بين 0,04 نقطة مئوية في جنوب أفريقيا و1,9 نقطة مئوية في زامبيا. وبلغت هذه المساهمة معدلات مرتفعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية 1.0 (نقطة مئوية) ونيجيريا) 0.9 (ومدغشقر) 0,5 والنيجر 0.5 والسودان 0.3[27] .

بالإضافة إلى التعاون الحكومي- الحكومي الرسمي، فإن هناك قطاعًا خاصًّا صينيًّا تجاريًّا صاعدًا، وهناك نشاطات استثمارية عبر إفريقيا، تبدأ من التجارة الخفيفة وتصل إلى تجارة الإنتاج. ويكثر انتشار القرى الصينية في كثير من المدن الإفريقية، كما يزداد حضور العمال والتجار الصينيين في بلدان إفريقية للصين فيها نشاطات استثمارية أساسية. إذ يقدر عدد الشركات الصينية أو فروعها بأكثر من 2000 شركة والتي كان عددها 700 شركة في سنة 2005، وتنشط في مجال الزارعة والتعدين والبناء والتعمير ومعالجة منتجات الموارد، والتصنيع، والدعم اللوجستي التجاري والعقارات في أكثر من 50 دولة إفريقية.[28]

فالصين أوفت بالكثير من التزاماتها تجاه الدول الإفريقية، وألغت ديوناً بقيمة 1,36 مليار دولار عن 31 دولة إفريقية، وقدّمت مساعدات اقتصادية لـ 35 دولة إفريقية في سبيل إيجاد بدائل اقتصادية تعتمد عليها الدول الإفريقية بدلاً من البنك وصندوق النقد الدوليين في سبيل نهضة هذه الدول وتنميتها.[29]

6- مساندة الدول التي تمنح الصين أولية في التعامل في المحافل الدولية:

تعتبر بكين اليوم هي الدولة الأولى في إفريقيا من حيث الأعداد الموفدة لقوات حفظ سلام عاملة تحت راية الأمم المتحدة؛ متفوقة في ذلك على أي عضو آخر دائم بمجلس الأمن، وهذا لا يعني بالطبع وجود قواعد عسكرية دائمة للصين في إفريقيا؛ ولا يجسد بالضرورة أطماعاً عسكرية صينية في إفريقيا بما ينسف الصورة التي تريد الصين أن تبدو بها في الصين.

7- تخفيف الخلاف مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية ذات النفوذ التقليدي في أفريقيا:

نجحت الصين لحد الآن في تقليل آثار اقتناصها لبعض مفردات النفوذ الأمريكي في القارة الإفريقية، لا سيما في بلدان رئيسية مثل السودان ونيجيريا وجنوب إفريقيا، فإن كلا البلدين قد تمكنا من احتواء خلافاتهما وتغليب المصالح والمنافع الاقتصادية المتبادلة.

8- نشر الثقافة الصينية ونمط الاستثمار الصيني في أفريقيا:

تبسط الصين أرضية تاريخية للتعاون مع إفريقيا، ترتكز إلى أنها وإفريقيا تحملان تراثاً مفعماً بالقهر الاستعماري الغربي، وتحاول الصين استثمار علاقاتها غير الاستعمارية في التسويق لنمط إدارة صينية في إفريقيا، أسلوب استثمار صيني يجعل إفريقيا دوماً بحاجة إلى خبراتها في هذا الخصوص، ويعد صندوق تنمية الموارد البشرية الإفريقية الذي أنشأته يخرّج سنوياً نحو 4000 مهني إفريقي، وهو إحدى ركائز هذه السياسة، إضافة إلى الاتفاقات المبرمة مع عشرات الجامعات الإفريقية لتبادل الخبرات.(30)

وبالتالي فالصين تعتمد على سياسة "القوة الناعمة"* للتغلغل في إفريقيا التي ترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، وهو ما يزيد من قبول البديل الصيني، كما تعتمد تقديم خدمات وقروض ومشاريع صناعية وتنموية دون شروط مسبقة. وتقدم نفسها كنموذج اقتصادي بديل يقترب من النمط الإفريقي، حيث تشغيل العمالة البشرية بصورة أكبر من الآلة، والاستناد إلى مبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية، وتشجيع شركائها التجاريين الإفريقيين لتطوير اقتصادهم من خلال التجارة والاستثمار في البناء التحتي والمؤسسات الاجتماعية، حيث يقول جوزيف ناي في هذا الصدد "إن النجاح بالقوة الناعمة لا يعتمد على من سيفوز جيشه، وإنما أيضاً من ستفوز قصته"، وأن الصين حريصة على دعم الجهود التي تقودها إفريقيا لتطوير حوكمة سليمة، وتنمية مستدامة في شتى أنحاء القارة وهذا الاستخدام لأسلوب التغيير أو التغلغل الناعم الصيني في إفريقيا سوف يستمر، بحسب خبراء سياسيين، كموجّه

رئيس لتعزيز العلاقات بين الصين وإفريقيا، فالدكتور *موسى كافانجا* المدير التنفيذي لمعهد شرق إفريقيا للدراسات السياسية يؤكد أن الصين التي نجحت في استخدام القوة الناعمة لصالحها؛ من غير الممكن معرفة المدى الذي يمكن أن تصل إليه، حيث قال في مقابلة مع وكالة أنباء "شينخوا" إن هذا النجاح دفع الغرب للسعي لمحاولة اللحاق بالصين في إفريقيا، لأن القوة الناعمة في عرف الصينيين تحترم تنوّع شعوب إفريقيا، وتسعى لإكسابها المزيد من الأصدقاء في إفريقيا[31].

خاتمة:

شكلت أفريقيا منطقة تنافس بين القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين، انطلاقا من عدة اعتبارات فالولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى في العالم تحاول الهيمنة على كل مناطق الموارد الطاقوية بالدرجة الأولى، وتطويق القوى الأخرى، بالإضافة إلى العمل على محاولة القضاء على التهديدات في بيئتها من خلال تقديم الدعم والمساعدات للبلدان الإفريقية من خلال المشاريع التي تطلقها في القارة. ولم تلق هذه المبادرات التي جاءت بها الولايات المتحدة الأمريكية في القارة الأفريقية القبول الكافي من طرف الأنظمة، انطلاقا من توجساتها من الهيمنة الامبريالية الأمريكية والاعتماد على القوة العسكرية في علاقاتها مع المجتمع الدولي، بالرغم من التواجد في المنطقة.

أما فرنسا التي تحاول استعادة ممتلكاتها التي فقدتها مع موجة الاستقلال التي مست البلدان الافريقية مع منتصف القرن العشرين، وانطلاقا من خلفيات تاريخية حيث كانت أفريقيا في معظمها خاضعة للاستعمار الفرنسي من خلال دعم الأنظمة التي تضمن المصالح الفرنسية في القارة الافريقية.

في حين نجد ان الصين قد انتهجت سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بدلا من فرص الاملاءات، أي الاعتماد على سياسة " القوة الذكية"؛ التي تجمع ما بين القوتين: الناعمة والصلبة أي الربط بين التسامح والشدة؛ فبالقوة الناعمة يمكن تحقيق الأهداف المرجوة عن طريق الترغيب والجذب والقدرة على الاستقطاب والإقناع، ومن خلال الجاذبية الثقافية أو السياسية أو الإعلامية...الخ للدولة لإقامة علاقات مع

الحلفاء، وتقديم المساعدات الاقتصادية، والتبادل الثقافي مع الدول الأخرى، وخلق رأي عام مواتٍ. في حين القوة الصلبة، التي عموما ما تجد ترجمتها العسكرية بالحرب المباشرة، وترجمتها السياسية بالمضايقة عبر الهيئات الدولية والإقليمية، وترجمتها الاقتصادية بسبل الضغط والمقاطعة والحصار، التي غالبا ما تمارسها هذه الدولة على تلك، أو تدفع الآخرين لممارستها عليها. مع التلويح الدائم بإمكانية استخدام القوة . وبالتالي تعمل الصين فرض الوجود في القارة الافريقية بتقديم الخدمة الراقية وبأسعار تنافسية نظرا لمجموعة من المزايا التي تتميز بها السلع الصينية وهذا على سبيل المثال، ولأن القارة الافريقية الخزان الكبير للموارد الأولية، تعمل الصين على تلبية حاجياتها من هذه الموارد خاصة النفط، لإدارة الاقتصاد الصيني الذي يعرف تزايد كبير رغم الازمات التي يمر بها الاقتصاد العالمي، وأيضا الطرف الصيني يعد طرفا مرحب به في القارة لاعتبارات تاريخية، حيث ينظر إليها الداعم للشعوب المستضعفة، نظرا للسياسة البراغماتية التي تنتهجها الادارة الصينية.

وبالتالي تبقى القارة الافريقية الساحة الواسعة التي تتنافس فيه القوى الكبرى سواء للمحافظة على النفوذ الذي يحوزه أو كسب النفوذ، ولهذا لابد للقارة الافريقية النظر إلى هذا التنافس واستغلاله لمصلحة تنمية القارة من خلال الاستثمارات لهذه القوى، وتنمية القدرات الذاتية.

الهوامش:

[1]- طان فولي حسن، " دور القوى الغربية والمؤسسات الدولية والعولمة في أفريقيا"، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد الخامس، جوان 2010، ص 29.

[2] - قراءات تنموية، "الاستثمار في أفريقيا: آمال وتحديات"، المرجع السابق الذكر، ص 29.

[3]- سلطان فولي حسن، المرجع السابق الذكر، ص29.

[4]- مرجع نفسه، ص 30.

[5]- مرجع نفسه، ص30.

[6]- نجلاء محمد مرعي، الثروة النفطية والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في أفريقيا، التقرير الاستراتيجي السابع، ص 423.

[7]- محمود أبو العينين، التكالب الأمريكي على أفريقيا، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ،2007، ص 73.

[8]- عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، السياسة الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا: "الفرص والتحديات، نقلا عن: http://www.afrigatenews.net/content.

[10]- المرجع نفسه، ص 424..

* هي قيادة هدفها حماية المصالح الأمريكية الأمنية والإستراتيجية في القارة والبحار المحيطة بها، وتكون مسؤولة عن جميع أنواع النشاط الأمريكي في دول القارة باستثناء مصر التي تظل في إطار مسؤوليات قيادة المحيط الباسيفيكي.

[11]- نجلاء محمد مرعي، المرجع السابق الذكر، ص 424.

[12]- يوناس بول دي مانيال، "الدور الفرنسي في أفريقيا: تاريخه وحاضره ومستقبله"، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد الحادي عشر، جانفي 2012، ص 61.

[13]- أمير سعيد، "الصين الصاعدة وفرنسا الآفلة في قلب أفريقيا"، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي العدد الثالث، ديسمبر2008، ص 52.

[14]- مرجع نفسه، ص 53.

[15]- مرجع نفسه، ص 53.

[16]- مرجع نفسه، ص 53.

[17]- يوناس بول دي مانيال، المرجع السابق الذكر، ص62.

[18]- أمير سعيد، المرجع السابق الذكر، ص 46.

[19]- سلطان فولي حسن، المرجع السابق الذكر، ص 32.

[20]- تقرير التنمية البشرية ، نهضة الجنوب في عالم متنوع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013، ص 48.

[21]- Unless otherwise stated, socio- economic data cited in this paper are from Information Office, Chinese Council of State, August 2013. China- Africa Economic and Trade Cooperation (2013) , acceded:
http://news.xinhuanet.com/english/china/2013- 08 /29 / c _ 13 26 73 093 _ 2.htm

[22]- Ibid.

[23]- تقارير وتحليلات، التحدي الصيني، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، جانفي 2010، ص 12.

[24]- Ibid.

[25]- نجلاء محمد مرعي، المرجع السابق الذكر، ص 424.

(26)- أمير سعيد ، المرجع السابق الذكر،ص 48.

(27)- تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متغير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2013، ص54.

(28)- Freemantle, S. & Stevens, J, China- Africa – taking stock after a decade of advance, Africa Macro Insight and Strategy (19 March 2013), South Africa: Standard Bank, p.2.

(29)- محمد البشير أحمد موسى، "خريطة القوى المتداعية على أفريقيا"، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد التاسع، سبتمبر 2011، ص 20.

(30)- أمير سعيد ، المرجع السابق الذكر، ص 50.

* مصطلح القوّة الناعمة وفقا لجوزيف ناي: يعني قدرة الدولة(أ) على إقناع الأمم الأخرى بتبنّي الأهداف نفسها التي تتبنّاها، بشكل يسوده الترغيب وليس الترهيب، وهذه القوة الناعمة تتضمن: الثقافة، القيم السياسية، السياسات الخارجية، والجاذبية الاقتصادية، كمكوّنات ضرورية من القوّة الوطنية.

(31)- محمد جمال عرفة،" الصين والتغيير الناعم في أفريقيا: العولمة البديلة"، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد التاسع، سبتمبر 2011، ص 66- 67.